UNFPA Regional Strategy
Stratégie Régionale
Prevention
Response
Gender-Based Violence
Regional Strategy
Arab States
La Région Arabe
Violence
العنف
المنطقة العربية
العنف المبني على النوع الاجتماعي

الإستراتيجية الإقليمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمناهضة العنف المبني على النوع الإجتماعي في المنطقة العربية

2014-2017

UNFPA
Arab States Regional Office

الإستراتيجية الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي فى المنطقة العربية

2014- 2017

جـدول المحـتـويـات

1- مقدمة: العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية: . 1

2- التزامات صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية 16

3- تطوير الاستجابة الشاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي: الإطار الإستراتيجي 19

4- الركائز الأربعة للإطار الإستراتيجي للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي للمكتب الإقليمي في الدول العربية 20

5- الشراكات 35

الملحق..... 39

- إطار العمل الإستراتيجي والشراكات ذات الصلة للوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والاستجابة في منطقة الدول العربية.

1- مقدمة :

العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية:

العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ليس أمرًا مقصورًا على المنطقة العربية، بل هو ظاهرة عالمية عبر مختلف الثقافات، والفئات العمرية، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح الدليل الذي نشرته منظمة الصحة العالمية في 2013 أن امرأةً واحدة من بين كل ثلاث نساء معرضة للعنف الجسدي أو الجنسي الذي يمارسه شريكها أو غيره.[1] فيما أظهرت الإحصاءات المماثلة للمنطقة والتي تشمل كافة البلدان العربية تقريبًا أن نسبة العنف الممارس ضد المرأة تبلغ 37%، مما يضع المنطقة في المرتبة الثانية بين المناطق الأكثر انتشارًا للعنف ضد المرأة بعد جنوب شرق آسيا (37.7%).[2] وعبارة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي عبارة شاملة تضم أنواعًا شتى من العنف (انظر المربع أدناه). ومن بين أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المنتشرة في المنطقة العربية العنف الأسري، وزواج الأطفال، وختان الإناث، والإجبار بالإناث، والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والبغاء القسري، وما يطلق عليه "جرائم الشرف" بما في ذلك التشويه بمادة حمضية والقتل. والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والتهديد به والذي يمارس في المنطقة العربية على مستوى الأفراد، والأسر، والمجتمعات، والمؤسسات على نحو رسمي أو غير رسمي يحمل في طياته آثارًا سلبية على الصحة، وهى فى الأصل تعتبر انتهاكات لحقوق الإنسان، واختيارات وقرارات وأفعال جبرية لها آثار سلبية على قدرة الأفراد والأسر على المشاركة في الاستفادة من التنمية بشكل عام.

---

1 htmlhttp://www.who.int/reproductive health/publications/violence/en/index

2 يلاحظ أن الدول الأعضاء في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق البحر الأبيض المتوسط تتطابق أوضاعها تمامًا مع دول المنطقة العربية المذكورة في هذه الورقة. ويضم المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق البحر الأبيض المتوسط كل دول المكتب الإقليمي في الدول العربية فيما عدا الجزائر وليبيا، بينما يضم أيضًا أفغانستان والبحرين وإيران والكويت وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية وجنوب السودان والإمارات العربية المتحدة.

ما هو العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي؟

يعرف العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي (في قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة المتعددة اللغات) على النحو التالي: "أي عمل من أعمال العنف البدني أو النفسي أو الاجتماعي (بما في ذلك العنف الجنسي) والذي يتم ممارسته أو التهديد بممارسته (مثل العنف، أو التهديد، أو القسر، أو الاستغلال، أو الخداع، أو التلاعب بالمفاهيم الثقافية، أو استخدام الأسلحة، أو استغلال الظروف الاقتصادية) ويوجه نحو شخص بسبب نوعه الاجتماعي أو دوره الاجتماعي في مجتمع أو ثقافة ما. ولا يكون للشخص المعرض للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي الخيار في الرفض أو الالتجاء إلى خيارات أخرى دون تبعات اقتصادية، أو جسدية، أو نفسية أو اجتماعية شديدة. وتتضمن أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي العنف الجنسي الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي والزواج المبكر والإجبار على الزواج والتمييز المبني على النوع الاجتماعي، وإنكار الحقوق (بما في ذلك حق الحصول على التعليم والغذاء والحرية)، وختان الإناث". وعادة ما يكون العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي (قائمًا على أساس اختلال توازن القوى بين الذكور والإناث والصبية والفتيات؛ فالنساء والفتيات هن أكثر عرضة للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بسبب المعايير الاجتماعية والمعتقدات التي تجعلهن على الدوام في المرتبة الثانية بالمجتمع، ولكنهن ليسوا الهدف الوحيد لهذا النوع من العنف. ويظهر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في أوقات السلم، وأثناء الصراعات المسلحة وفي أعقابها، وفي ظل الكوارث الطبيعية. وتهدف هذه الإستراتيجية للتصدى للعنف المبنى على أساس النوع الاجتماعى مع التركيز على النساء والفتيات كضحايا للعنف وناجيات منه.

أ- القائمة التالية تضم بعضاً من الأسباب الجذرية والعوامل المساعدة على استمرار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية؛ حيث تشمل الأسباب الجذرية ما يلي:

استمرار عدم المساواة بين الجنسين

تظهر المؤشرات فى المنطقة العربية ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث وانخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنة بمختلف مناطق العالم[3].

3 Arab Human Development Report, 2006

حيث يتواصل ظهور المشكلات الخطيرة التي تواجه المرأة مثل صعوبة الحصول على الرعاية الصحية والمعلومات ونقص التعليم والدخل في المنطقة، وهو الأمر الذي ينجم عنه انتشار الفقر وتتعاظم معه احتمالات التعرض للعنف، إضافة إلى أن النساء في المنطقة لا يحظين إلا بقدر محدود من الحقوق القانونية وبفرص ضئيلة تحت مظلة العدالة، مع وجود اختلافات فيما بينهن بناءً على بلدانهن وبيئاتهن، ريفية أو حضرية. وقد تعاظم أثر هذه الأحوال جراء الإقصاء الاجتماعي والقيود المفروضة على الحريات الأساسية والافتقار إلى الديمقراطية. وفي هذا السياق، يناقش البنك الدولي ظهور تناقض مبني على أساس النوع الاجتماعي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث مضت الكثير من البلدان قدمًا نحو سد فجوات التفاوت بين الرجال والنساء في التعليم والصحة، غير أن هذه المؤشرات المعنية بالتنمية البشرية لم تثمرفى زيادة مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية والسياسية.[4]

المعايير الثقافية والاجتماعية

تبدي معظم الدول العربية رغبةً في مكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، إلا أن التمييز الثقافي التقليدي والممارسات الضارة لا يزالان يمثلان تحديًا لأوضاع النساء والفتيات. فوفقًا لبحث أجراه البنك الدولي تؤثر المعايير الاجتماعية على التوقعات والقيم والسلوكيات، ومن ثم قد تحول دون تطبيق القوانين وتوفير الخدمات الأفضل والدخول الأعلى التى تؤدى الى تحسين أوضاع المرأة وحقوقها. وفي مثل هذه الحالات يتعين على واضعي السياسات تناول ما إذا كان من الممكن تغيير هذه المعايير من أجل تحسين النتائج المبنية على النوع الاجتماعي.[5] تتسم المنطقة العربية، على اختلافات فيما بين بلدانها، بانتشار الأنظمة الاجتماعية التي تسود فيها السلطة الأبوية والأنظمة العائلية التي تعطي الغلبة لدور الرجال على المستويين العام والخاص[6]. وتؤدي المركزية داخل الأسرة، بحسب ما ذكر تقرير البنك الدولي لسنة 2004 بعنوان النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دورًا كبيرًا في تحديد

4 Opening Doors: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa, World Bank, 2013

5 تقرير عن التنمية في العالم، 2012، البنك الدولي، صفحة 168

6 Analysis and comment: Reproductive health of Arab young people, British Medical Journal, October 2006. http://dx.doi.org/10.1136/bmj.38993.460197.68.

الأدوار وعلاقات القوى على أساس النوع الاجتماعي وتؤدي أيضاً إلى تفاقم أوضاع النساء والفتيات. وفي حالات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، غالبًا ما يكون مرتكبو العنف من أفراد الأسرة – معظم مرتكبي جرائم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من أفراد أسر ضحية للعنف أو من محيط الأصدقاء أو الشركاء – حيث يسيطرون على المرأة أو الفتاة المتعرضة للعنف إلى الحد الذي يجعلها تابعة لهم من الناحية البدنية أو النفسية أو الاقتصادية وغير قادرة على طلب المساعدة. وقد أظهرت دراسات يفوق عددها خمساً وثلاثين دراسة قائمة على أساس السكان في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط أن ممارسات التغاضي عن عنف الشريك من جانب المرأة أو الرجل على حد سواء تنبئ إلى حد كبير بمستويات الجريمة.[7]

تعكس الممارسات الثقافية التقليدية القيم والمعتقدات التي يؤمن بها أفراد المجتمع على مدى فترات زمنية تصل في الغالب إلى أجيال، ولكل مجموعة اجتماعية في العالم ممارساتها ومعتقداتها الثقافية التقليدية التي تميزها عن غيرها؛ فبعض هذه الممارسات والمعتقدات يعود بالنفع على كافة أفراد المجتمع بينما يجنح بعض منها إلى إيذاء طائفة بعينها مثل النساء. وفي المنطقة العربية تشمل الممارسات الثقافية التقليدية المجحفة للنساء والفتيات ختان الإناث، وزواج الأطفال، والممارسات التي تحرم المرأة من التحكم في الخصوبة والإنجاب، والمحرمات الغذائية وممارسات الولادة التقليدية، وتفضيل الذكور، ووأد البنات، والحمل المبكر، والصداق. ومع أن هذه الممارسات الضارة تمثل انتهاكًا لقوانين حقوق الإنسان على الصعيد الدولي فما زالت تواصل ظهورها، لأنها أمر غير مطروح للنقاش والسؤال، حيث تحجب هالة من الأخلاقيات والفضائل أعين ممارسيها.[8]

---

7 Lori L. Heise, What Works to Prevent Intimate Partner Violence: An Evidence Review, 2011. Page 13

8 Fact Sheet No. 23, Harmful Traditional Practices Affecting the Health of Women and Children, http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet23en.pdf

« تتزوج واحدة من بين كل سبع فتيات، في المنطقة العربية، دون سنة الثامنة عشرة؛ حيث تعتقد الأسر التي تزوج بناتها في مثل هذه السن المبكرة أن هذا يحقق أفضل مصلحة للفتاة، غير واعين أنهم ينتهكون بذلك ما لبناتهم من حقوق باسم الإنسانية. فغالبًا ما يعني الزواج المبكر إنهاء تعليم الفتاة والإجبار على الدخول في علاقة جنسية مبكرة والحمل المبكر، علاوة على أن الفتيات اللائي يتزوجن في مثل هذه السن المبكرة أكثر عرضة للعنف الأسرى من الفتيات اللائي يتزوجن في سن أكبر، كما أن وقع زواج الأطفال في أغلب الأحيان يحكم من شدة دائرة الفقر والحرمان من التعليم وزيادة الخصوبة وضعف الصحة، وهو ما يحول دون تطور المجتمعات اقتصاديًا واجتماعيًا.»

المصدر:

Population Reference Bureau, Policy Brief: Ending Child Marriage in the Arab Region, May 2013

ب- العوامل الرئيسية المساعدة في استمرار العنف المبني على النوع الاجتماعي في الدول العربية:

التحولات السياسة في المنطقة

منذ بدء التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011، والتي يشار إليها عادة باسم "الربيع العربي"، داعب الملايين الأمل في مستقبل أفضل وأكثر إنصافًا، غير أن النساء والفتيات – مع الأسف – لم يجنين ثمار هذا التحول الاجتماعي والسياسي إلى حد كبير؛ حيث يرى الكثيرون أن حقوق النساء وأمنهن واستقرارهن باتت مهددة جراء ظهور حركات محافظة وجماعات متطرفة.[9]

9 في اجتماع لمجموعة من الخبراء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في سبتمبر 2012 في بانكوك، على سبيل المثال، أشير للتوجهات العديدة السلبية في ليبيا حيث استحوذ الرجال في الانتخابات البرلمانية الأخيرة على 119 مقعداً من إجمالي 120 مقعداً، بينما لم تحصل النساء إلا على 32 مقعداً من إجمالي 80 مقعداً محجوزة للأحزاب السياسية، بينما تواصل اليمن تخفيض سقف الحقوق السياسية للمرأة في المنطقة في أعقاب الثورة؛ حيث تعمل ثلاث نساء فقط بالحكومة المؤقتة، بينما يوجد ستة أعضاء فقط من إجمالي 30 عضوًا باللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني تمهيدًا لإصدار دستور جديد، ومن ثم فمازالت اليمن لا تسمح بتمكين المرأة من الاستمتاع بنفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها الرجال، وفي مصر حصلت النساء على أقل من 2% من مقاعد البرلمان في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2011.

كما أن حقوق النساء والفتيات تتعرض للاستغلال السياسي والانتهاكات التي تحول هذه الحقوق إلى سلاح حرب؛ فالعنف السياسي هو نهج متبع لخلق أجواء من الإرهاب من شأنها أن تجبر النساء والفتيات على تغيير طريقتهن فيما يرتدين من ثياب وتحول بينهن وبين حرية الحركة في المجتمع وتحرمهن من الإعلان عن شؤونهن. وفي بعض الأوقات التي شهدت اضطرابات على الساحة السياسية والمدنية، بما في ذلك الأوقات التي سبقت العنف السياسي في تونس ومصر وسوريا، أو أعقبته. وقد تم الإبلاغ عن حالات لممارسة العنف الجنسي ضد الخصوم السياسيين، ذكورًا كانوا أم إناثًا. وفي البلدان التي طفت فيها على السطح الحركات المتطرفة والتى تظل العائق الرئيسي أمام تأمين حقوق الإنسان الجلية الواجبة للنساء.[10]

ضعف الالتزام السياسي

أكد التقييم السريع الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان للإعلان عن هذه الإستراتيجية أن معظم الدول العربية قد اتخذت خطوات للتعامل مع عدم المساواة بين الجنسين والعنف المبني على النوع الاجتماعي. فجميع الحكومات في المنطقة، فيما عدا السودان والصومال، قد وقعت رسميًا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [11]، حتى وإن كان ذلك مع بعض من التحفظ. فكثير من أشكال الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة تعمل في هذه الدول وقد تأسست وزارات مستقلة للعناية بشؤونها كما هي الحال في فلسطين والجزائر والعراق، بينما أنشأت دول أخرى مثل البحرين ومصر ولبنان

10 مع أن الجماعات المحافظة تضغط من أجل إصدار مواد دستورية وقوانين وسياسات لتجريم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في العالم العربي، تعمل الجماعات المعارضة جاهدة لمنعهم، على سبيل المثال، التطورات المؤخرة في المحكمة الدستورية المصرية فيما يخص تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

11 وقعت كل الدول المعنية، فيما عدا السودان والصومال، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعمل بعض الدول على رفع كل التحفظات (المغرب وتونس والجزائر). كما وقعت دولتان (ليبيا وتونس) على البروتوكول الاختياري للاتفاقية. ومع أن الاتفاقية لا تعنى بالتحديد بالعنف ضد المرأة أو العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، فهي تعد إطارًا قانونيًا دوليًا يتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تعد الاتفاقية وثيقة حقوق الإنسان الوحيدة التى تؤكد الحقوق الإنجابية للمرأة وتستهدف الثقافة والتقاليد بوصفها قوى مؤثرة في تشكيل أدوار النوع الاجتماعي والعلاقات الأسرية. وقد تناولت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في توصياتها مفهوم العنف ضد المرأة عن طريق حث جميع أطراف الدولة على نبذ كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وحتى مع استخدام مصطلحات أخرى للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي مثل العنف الأسري أو العنف المنزلي فإن الدول التي لديها إستراتيجيات قومية للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي أو التي تعمل على وضع مشاريع قوانين في هذا الصدد قد التزمت بالقضاء على التمييز ضد المرأة مثلما هو منصوص عليه في الاتفاقية والبروتوكول الاختياري المنبثق عنها في 1993 بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

مجالس ولجان للاهتمام بشؤون المرأة وشكلت الأردن نموذجًا مختلطاً للعناية بالمرأة يمزج بين طابع الوزارة وطابع المجلس.[12]

رغم ما تقدم ذكره، لم تعمل سوى خمس دول فقط هى العراق، المغرب، الجزائر، تونس، فلسطين على تصميم إستراتيجيات لمكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وتنفيذها، ولم يدشن سوى عدد ضئيل من الدول الإصلاح القانوني المعني بهذا النوع من العنف ، من أجل التصدي، مثلاً، لما يعرف بالتحرش الجنسي وختان الإناث وما يعرف بجرائم الشرف كما فى الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، جيبوتي، السودان. كما وضع الكثير من الدول أمر تقديم الخدمات للناجين ولضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على رأس أولوياتها، كما فى المغرب، الجزائر، العراق، الأردن، تونس. وبالإضافة إلى ذلك فهناك دول مثل الجزائر والمغرب وتونس وسوريا ومصر قد أجرت الكثير من البحوث المبنية على النوع الاجتماعي. وأجرت دول أخرى عمليات مسح للأحياء السكنية بشأن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي أو اعتزمت تأسيس مرصد لرصد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي مثل المغرب والجزائر وتونس، وتوضح خارطة المنطقة أدناه الرؤية الشاملة لجهود تعزيز حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك جهود منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والاستجابة لمثل تلك الحالات.

ومع هذه الجهود إلا أن غياب إرادة صانعي القرار وخاصة في الدول التي تتزايد فيها قوى الحركات المتطرفة والمتعصبة يحد من فرصة توجيه القادة السياسيين وناشطي المجتمع المدني الذين يرغبون في تقديم إصلاحات تشريعية تهدف إلى المساواة بين الجنسين. فمثلاً وضعت دولتان في المنطقة، المغرب وتونس، أطر عمل إستراتيجية، ومع أن العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية قد نفذت أعمالاً بدرجات مختلفة في بعض الدول إلا أن تأثيرها كان محدودًا بسبب ضعف تفويضها ومصادرها المحدودة. وبالإضافة الى ذلك يرتبط الكثير من تلك الأعمال بالحكومات الفائتة التي التزمت بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية مما أدى إلى دعم المنظمات الدولية لبرامجها ومبادراتها دعمًا أساسيًا.

---

12 Report on the Status of Arab Women 2005: Background and Future of Women's Movements in the Arab World, ESCWA, Beirut, 2006; UNIFEM Progress of Arab Women report.

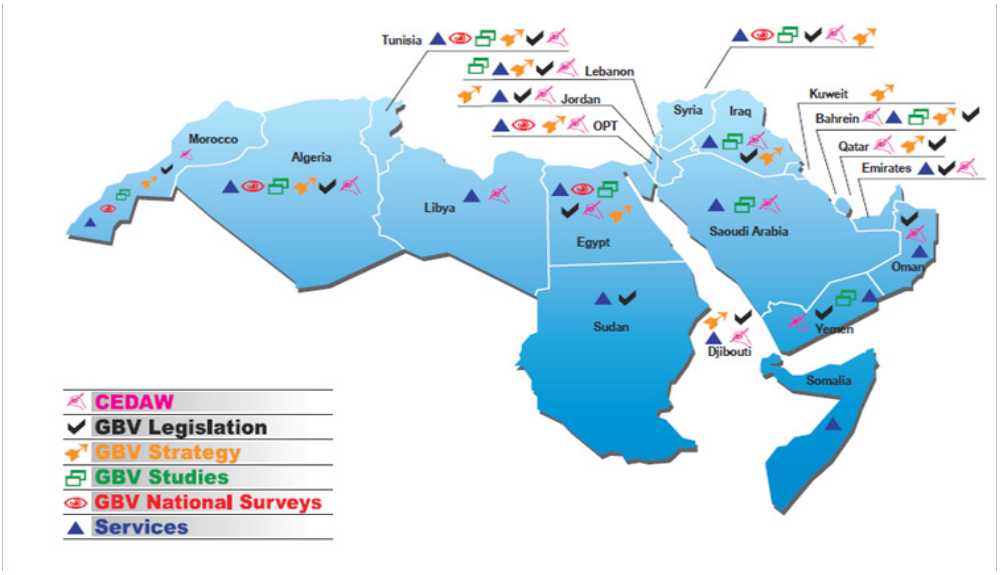

المربع الأول:
الالتزامات الدولية بشأن التصدى العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

في العقود الأخيرة وضع المجتمع الدولي العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتباره أحد المخاوف على الصحة العامة وقضايا حقوق الإنسان. وقد تم التركيز على العلاقة بين هذا النوع من العنف والتمنية البشرية في العديد من مبادئ حقوق الإنسان الدولية التي توجه سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرامجه. فما يلي نعطى نماذج لهذه العهود والاتفاقيات الدولية:

1979	وقعت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أكدت أن التمييز على أساس النوع الاجتماعي سبب جوهري في العنف ضد المرأة.
1993	تم الإقرار بحقوق المرأة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على أنها حقوق إنسان وتم تعريف العنف ضد المرأة على أنه استغلال ومخالفة لتلك الحقوق.
1993	تبنت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي أكد أن جميع الدول يجب أن تدين العنف ضد المرأة بعيدًا عن أي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني لتبرير وجود هذا النوع من العنف.

1994	طالب المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الدول بالحد من أشكال الاستغلال والعنف والتحرش بالمرأة والمراهقين والأطفال من خلال إجراءات وقائية وإعادة تأهيل الضحايا والناجين. وطلب من الدول تمكين المرأة واتخاذ الخطوات اللازمة للحد من عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي.
1995	أثناء المؤتمر الرابع المعني بالمرأة في بكين، التزمت 189 دولة ممثلة في المؤتمر بمنهاج العمل الذي حدد العنف ضد المرأة على أنه انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وإعاقة لتمتعها بحقوق الإنسان كاملةً.
2000-2013	تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1325 للمرأة، الخاص بأمنها وسلامتها، لضمان ارتفاع تمثيل المرأة في جميع مستويات صناعة القرار داخل المؤسسات والبرامج الخاصة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات. كما تبنى المجلس بعد ذلك القرارات التالية: رقم 1820 (2008) ، و 1888 و1889 (2009)، و1960 (2010)، و2106 (2013)، و الجدير بالذكر أن كل تلك القرارات مبنية على أساس القرار رقم 1325 مع زيادة التركيز على الحد من العنف المبنى على النوع الاجتماعي المتصل بالصراعات.
2008	إطلاق حملة «اتحدوا» لإنهاء العنف ضد المرأة.
2013	فوضت لجنة وضع المرأة السابعة والخمسين نفسها للحد من جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل والقضاء عليها وفقا لإعلان مناهضة العنف ضد المرأة لعام 1993.

ضعف الإطار القانوني

نظرًا لعدم وجود وثيقة قانونية محددة في العديد من المناطق لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الدول العربية، وعدم كفاية التشريعات الوطنية وندرة آليات تنفيذ القانون للحد من هذا النوع من العنف ، فقد تكون هذه التشريعات سلاحًا ذو حدين؛ ففي حين أن بعض الأحكام تحظر أشكال العنف العامة والخاصة ضد المرأة، هناك أحكام أخرى تسمح بتخفيف الظروف التي تتسبب في التمييز والعنف ضد المرأة إن لم تكن تشجع عليه وتكون الأولوية في الحلول القانونية في عدة قضايا لصالح الرجل.[13] ومجملًا فإن

13 تبلغ منظمات غير حكومية في معظم القضايا عن إيداع فتيات ناجيات من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في السجن من أجل «حمايتهن» من قضايا الاعتداء على الشرف. وفي أمثلة أخرى، يتوجب أن يرافق المرأة التي تنهي مدة سجنها رجل أو وصي قانوني وإلا تبقى مسجونة باقي حياتها دون تهمة أو عقوبة على جرائم جديدة.

قضايا الإصلاح القانوني لها أثر محدود لصالح المرأة في الواقع. ولذلك فمن الأهمية بمكان لضمان توافق ودعم الإصلاحات الهيكلية والبرامج الاقتصادية الاجتماعية للإصلاحات القانونية؛ يجب أن تتم الإصلاحات القانونية بالتوافق مع مبادرات أوسع للتغيير وذلك بالأخذ فى الاعتبار قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كقضية جوهرية. وتتضمن المشكلات التى يلزم الإشارة إليها تراخي تنفيذ القوانين الموجودة وضعف التنسيق المتعدد القطاعات وسوء جمع البيانات وآليات المراقبة وانحسار مشاركة الرجال والفتيان فى التصدى لهذا النوع من العنف ونقص الميزانيات المرصودة.

ندرة المعلومات

شهدت المنطقة مؤخراً تحسناً في تدفق البيانات عن أنواع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وانتشاره واتجاهاته نتيجة للدراسات والأبحاث التي أجرتها الجامعات وكذلك المنظمات غير الحكومية والباحثون من الأفراد بالإضافة إلى عمليات المسح الأسري التي أجريت في عدد من الدول مثل الجزائر ومصر وسوريا والمغرب وتونس وفلسطين. ومع أن كل هذه الجهود تضيف إلى المعرفة المتصلة بهذا النوع من العنف في المنطقة، فإن نقص البيانات هو السائد في معظم دول المنطقة. وقد تم تحديد نقص البيانات في الدول ذات الإستراتيجيات الوطنية في الغالب على أنه تحد كبير. وقُدمت التوصيات لإدخال تحسينات على جمع البيانات وإمكانية التعويل عليها. وقد ثبت أنه حتى عند توفر البيانات، فإنها لا تستخدم في التخطيط أو مناقشة السياسة المبنية على الدليل أو المناصرة. وغالبا ما تتخذ ندرة البيانات أو الدليل عذراً لعدم أولوية التدخل للتصدى العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تتصل التحديات الخاصة بجمع البيانات وتوثيق البرامج على مستوى خاص بالأوساط الإنسانية والهشة (انظر المربع الثالث: عرض لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في أوساط إنسانية في منطقة الدول العربية). لا يتم الإبلاغ عن العنف الجنسي حتى في ظل الظروف المتاحة، بل يكون الأمر أصعب، إن لم يكن مستحيلاً، الحصول على قياس دقيق للمشكلة فى الأوضاع الإنسانية. وتشير الإرشادات الإنسانية بوضوح أنه حتى في غياب الدليل، يجب أن يفترض جميع ممثلي الشؤون الإنسانية وجود العنف المبني على أساس النوع

الاجتماعي وأن هذه قضية تهدد الحياة بصرف النظر عن توفر أو غياب الدليل المادي القاطع على ذلك.[14]

ارتفاع احتمالية تعرض المرأة المهمشة لخطر العنف

أوضحت الأبحاث أن النساء والفتيات المهمشات (مثل أطفال الشوارع والنساء والفتيات العاملات في النشاط الجنسي/الترويج الجنسي واللاجئات[15] والمهاجرات[16]) يواجهن مخاطر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بدرجة أكبر وتتفاقم هذه الحالات أثناء وجود أزمات ناجمة عن ظروف إنسانية أو هشة أو أثناء الصراعات أو بعدها.

تواجه الدول العربية حاليًا حالة من تزايد عدم الاستقرار بالإضافة إلى عقود طويلة من الصراع في دول مثل فلسطين والصومال والسودان واليمن، وتتصل الأزمة الإنسانية في فلسطين بالاحتلال وترحيل السكان، أما عدم الاستقرار والعنف في سوريا فقد فاق الحدود حيث ظهرت أزمة اللاجئين وارتفعت أزمتها للذروة حيث صارت مركزًا للجدل الدولي، كما أن معظم دول المنطقة تواجه صراعات تتصاعد معها مخاوف واحتياجات المناطق والسكان.

يلاحظ أن الحالة الراهنة قد حدت من إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين لدى بعض الدول كما عرضت حقوق النساء والفتيات إلى الخطر، ويشير عدد متزايد من التقارير إلى أن بعض اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان واليمن والعراق وتركيا يختارون تزويج بناتهم الصغيرات معتقدين أن هذه الزيجات ستوفر لهن نوعًا من الحماية والتأمين.[17] كما أوضحت التقارير وجود نفس الظاهرة في ليبيا حيث تنتشر مكاتب ترتيب الزواج بين رجال ليبيين وفتيات لاجئات من سوريا.[18]

---

14 Guidelines on Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Settings, IASC, 2005.

15 Standing Up, Speaking Out, UNAIDS, 2012: intersection of violence, sex work, drug use and HIV: page 22.

16 HIV Vulnerabilities of Migrant Women: from Asia to the Arab States, UNDP, 2008..

17 حتى الآن تم توثيق 10 زيجات في مخيم الزعتري بين سوريا والأردن، وفقًا للمسح الذي أجراه أحد الباحثين السوريين. (انظرhttp://al-akhbar.com)، بدأ الحقوقيون سماع تقارير مباشرة وغير مباشرة عن اغتصاب آلاف اللاجئات الهاربات من حصار إدلب وحلب إلى مخيمات الحدود. (انظر -http://www.awid.org/Library/Rights-groups-detail-rape in-Syria-s-civil-war) كما أبلغت مبادرة مركز الإعلاميات عن النساء تحت الحصار حيث تمت أكثر من 80 حالة اعتداء جنسي على اللاجئات السوريات من إدلب وحلب.

18 وفقًا لمعلومات سكاي نيوز الموثقة عن زواج الصغيرات في مخيمات اللاجئين السوريين، تنظم هذه المكاتب وثائق زواج الصغيرات من رجال من ليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن.

أما في فلسطين وخاصة غزة توافق الأسر كثيرًا على زواج فتياتهم الصغيرات كطريقة للتأقلم مع مشكلة الازدحام داخل المنازل نتيجة هدم منازلهم وما يواجهونه من حصار وإغلاق للمناطق، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر.[19] اجمالاً أدى عدم الاستقرار السياسي إلى ظهور بيئات تتزايد فيها مخاطر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

في دول أخرى يكون الأثر مباشرًا، مثلاً أوضحت التقارير أن الصراع المسلح أدى إلى اللجوء إلى الاغتصاب وأشكال أخرى من أشكال العنف الجنسي باعتبارها تكتيكات حرب، مع أن قضايا العنف الجنسي المتصل بحالات الصراع لا تزال بعيدة عن نطاق التقارير الموسعة، وهناك بعض الدول التي تعاني من الصراعات وما بعد الصراعات مثل العراق ولبنان وليبيا وفلسطين والصومال والسودان[20] وسوريا[21] وأوضحت تلك الدول وجود العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله، حيث تزايد تعرض النساء والفتيات في ظل أوضاع إنسانية هشة للخطر بسبب انهيار الهياكل الوقائية التقليدية التى عززت من حصانة الجنا. أخيرًا وليس آخرًا، فإن الصراع يضعف من قدرة الخدمات على الاستجابة لاحتياجات ضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والناجين منه على حد سواء.

الالتزامات الدولية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمواجهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

توافقًا مع مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتزامات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، يُعد التصدى للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي أولوية للصندوق كما هو موضح فى الخطة الإستراتيجية للفترة 2008- 2011 (الممتدة حتى 2013) والخطة الإستراتيجية للفترة (2014- 2017) التي تم التركز فيها على أهداف الصندوق الرئيسية: من أجل تحقيق الحصول على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية المكفولة دوليا والحد من معدل وفيات الأمهات. وتؤمن إدارة الصندوق أن تقدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أهداف عظيمة في حد

19 Norwegian Refugee Council, Overview of the housing situation in the Gaza strip, March 2013, pp.21-24.

20 طبقًا لإحصائيات الأمم المتحدة منذ عام 2000، تم إجبار 1.8 مليون امرأة سودانية تقريبًا في الجنوب بسبب النزاع الدائم على مغادرة قراهن ومدنهن والهروب إلى مناطق اللاجئين في الشمال.

21 Gender-Based Violence Rapid Assessment, Syrian Refugee Populations, Lebanon, ABAAD Resource Center, August 2012.

ذاتها وجوهرية لتحقيق النجاح في مجال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وخاصةً مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي مثل العنف ضد المرأة والممارسات الضارة الأخرى التي تُعد على المستوى الدولي انتهاكات لحقوق الإنسان. ويعتقد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يشكل خطراً صحيًا وقد يكون وبائياً لذا يتوجب الإيفاء بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية لجميع السكان.

انعكست التزامات صندوق الأمم المتحدة للسكان الدولية للحد من ظاهرة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في إستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الدولية للتصدى للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي لعام (2008) وأعدت أغلبية مكاتب الدول برامج لمناهضة هذا النوع من العنف كما هو موضح أدناه.

Delivering Globally

93% من برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع الدول تتضمن العنف القائم على النوع الاجتماعي

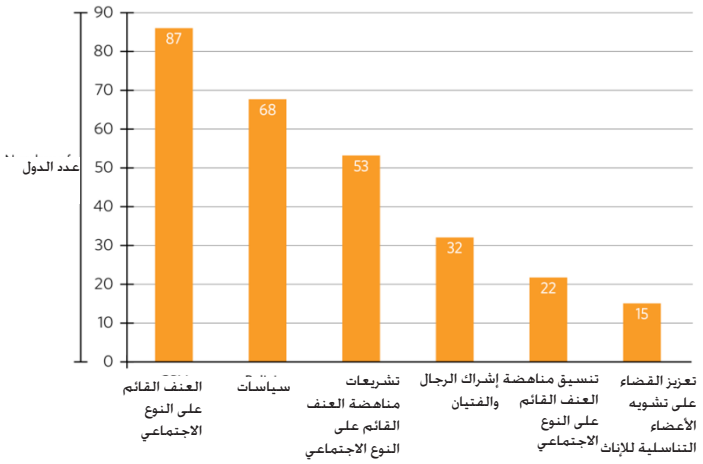

المصدر: "عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للحد من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، الإنجازات الأساسية والفرص الإستراتيجية"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، يوليو 2013.

أكد الصندوق فى عام 2013 على التزاماته في القضاء على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وحدد النقاط التالية كمراكز اهتمام ستنعكس على الخطة الإستراتيجية للمدة (2014- 2017): (1) العمل على سد الفجوة فى المعلومات والاحصائيات، (2) تعزيز القدرات، (3) تقديم خدمات شاملة، (4) تعزيز أفضل الممارسات، (5) التركيز على المراهقين، (6) التعامل مع الممارسات الضارة، (7) توجيه الشباب والأمن، (8) ومشاركة الرجال والفتيان.

تقوم برامج القضاء على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان بعمل توجيه ما قبل حدوث الأزمات بالشراكة في قضايا هذا النوع من العنف مع وزارت الصحة وقطاعات الشؤون الاجتماعية. يؤدي صندوق الأمم المتحدة للسكان دورًا رئيسيًا في تطوير قدرات الوكالات العاملة فى مجالات التصدى والاستجابة إلى العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الأوساط الإنسانية، كما يشارك في قيادة ما هو معروف باسم "الجهة المسئولة" لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وآليات التنسيق بين الوكالات من أجل دعم التصدي للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الأوساط الإنسانية تحت رعاية التجمع العالمي للحماية. وتم تطوير الإستراتيجيات والأدوات والمصادر المتاحة لدعم برامج مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأوساط الإنسانية بطرق متعددة أكثر منها فى الأوساط الإنمائية. على سبيل المثال، قاد صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام 2005 تطوير وتقديم إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تحدد الخطوات التالية الواجب اتخاذها لنشر تدخلات الإنقاذ من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بفاعلية عن طريق إجراءات إنسانية، ونسق الصندوق منذ عام 2008 المبادرة الدولية المشتركة للوكالات لإدارة بيانات عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في أوساط إنسانية والتى قُدمت في الأردن ولبنان والصومال والسودان واليمن، وكذلك تشجيع شركاء الصندوق وشركائهم فى الوكالات العاملة على استغلال تلك المصادر والآليات لدعم القدرة على مواجهة هذا النوع من العنف في أوساط إنسانية مثل فريق الاستجابة السريع في حالات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وفريق التحرك السريع لمواجهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الأوساط الإنسانية.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الأرقام 1325، 1820، 1888، 1889، 1960، 2106 بالتعاون مع ممثلين الأمم المتحدة الآخرين

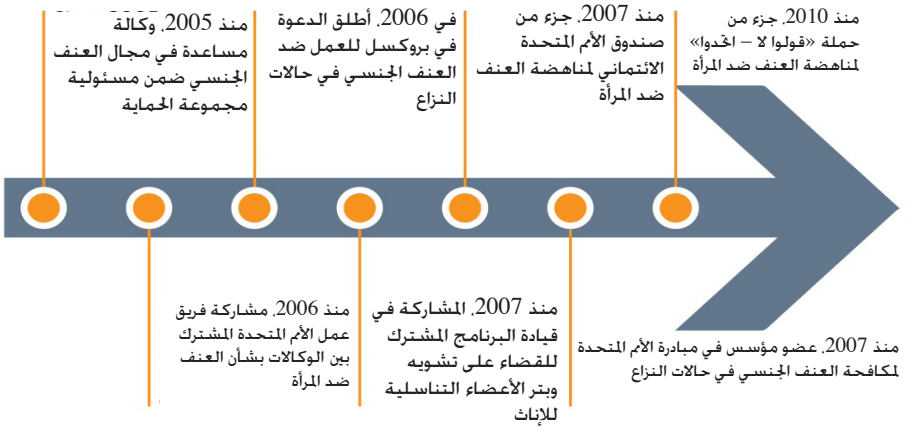

دور القيادة الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

المصدر

"UNFPA's work towards elimination of GBV. Key achievements and strategic opportunities", UNFPA, July 2013

2 - التزامات صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية

وضع المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إستراتيجية لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من أجل تعزيز جهود مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول وشركائهم في توجيه عدد من أولويات المناهضة لهذا النوع من العنف وتحدياتها ويشمل ذلك الأوساط الإنسانية والهشة. وهذه الإستراتيجية هي بمثابة خارطة طريق لمناهضة هذا النوع من العنف على مستوى المنطقة. وتنفذ الإستراتيجية في الدول العربية التى بها مكاتب تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهى: الجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين والصومال والسودان وسوريا وتونس واليمن ومكتب مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عمان.

ولإعداد هذه الإستراتيجية أجرى المكتب الإقليمي للصندوق تقييمًا سريعًا لبرامج مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في 13 مكتباً تابعاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان في دول المنطقة العربية. تضمنت هذه العملية توزيع نماذج استبيان على موظفي الصندوق ومراجعة تقارير الشركاء لهذا النوع من العنف وأطر العمل القانونية وتقارير البرامج والخدمات. وفى هذا الصدد عرض موظفو الصندوق نظرة شاملة وخط أساس لتقييم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الدول العربية. وأوضحت النتيجة أن شركاء الصندوق اشتركوا بشكل أساسي في الأنشطة التالية[22]:

22 Rapid assessmentof GBV prevention and response programs" report, UNFPA, 20/10/2012"

الجدول رقم (1) النقاط الرئيسية في برامج شركاء صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي	
منطقة تدخل البرنامج	مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول
سياسة وبرنامج المناصرة والتطوير والتنفيذ	المغرب والجزائر وجيبوتي ولبنان والعراق ومصر وفلسطين وسوريا والأردن واليمن وتونس
التوعية/ المناصرة	لبنان والعراق ومصر والصومال وفلسطين والعراق والأردن وتونس والسودان
تقديم الخدمات	اليمن والعراق والمغرب والأردن والسودان ولبنان وسوريا وفلسطين ومصر
العمليات التي تتم في الكوارث الطبيعية والصراعات وما بعد الصراعات لتلبية احتياجات المواطنين واللاجئين	فلسطين والعراق ولبنان واليمن والسودان تونس والأردن وسوريا

بالإضافة إلى تحليل الوضع والتقييم السريع الذى أجراه المكتب الإقليمي في الدول العربية للصندوق في أوائل عام 2013 فقد عمل على مراجعة برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تم تنفيذها في سياق العمل الإنساني بالمنطقة لتوطيد وتعزيز قاعدة الأدلة التى هى محدودة في الأصل. ويوضح المربع الثالث النتائج الرئيسية للمراجعة.

المربع الثاني: تقييم التدخلات من أجل مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في الظروف الإنسانية بلمنطقة العربية

تضمن تقييم التدخلات من عام 2008 حتى 2012 لمائة واثني عشر (112) مشروعاً في إحدى عشرة (11) دولة بالمنطقة لبرنامج مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي بالمنطقة العربية خلال الأزمات الإنسانية. وأثبتت المراجعة بشكل عام أن البيانات والإحصائيات المتوفرة كدليل على هذا النوع من العنف توصف بالمحدودية. ويشكل نقص المعلومات السائد في الأعمال الإنسانية معضلة في برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي في هذه الظروف. وبينما أدرج العنف المبني على النوع الاجتماعي في معظم طلبات الطوارئ في المنطقة بالمشاريع الإنسانية، إلا أن صناديق التمويل قليلة وموزعة عبر المشاريع. وغالباً ما تتسم مشاريع مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي بالرغبة القوية في التغير الجذرى والتى تستمر لفترات أطول (من عامين لأربعة أعوام مقابل من ستة إلى اثني عشر شهراً في المشاريع الإنسانية) وتركز بشكل أساسي على تطوير قدرات المشاركين. هناك خمسة مجالات رئيسية للممارسات الفعالة / الجيدة لمشاريع العنف المبني على النوع الاجتماعي طويلة الأجل والممولة في الدول التي تعاني من الصراعات وهي: (1) تعبئة المجتمعات المحلية (2) اشتراك الرجال والفتيان (3) استراتيجيات الاتصال واستخدام التكنولوجيا (4) التركيز على العمر كعامل خطورة ومحدد للتغير الاجتماعي (5) بناء المؤسسات.

المصدر:

Bizarri, Mariangela. Prevention and Response to GBV in Humanitarian Settings in the Arab Region, March

3- تطوير التصدي الشامل للعنف المبني على النوع الاجتماعي: الإطار الإستراتيجي

نجمت إستراتيجية مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي من الأولويات التي تم استخلاصها من تحليل التقييم السريع الذي أجراه الصندوق قبل صياغة هذه الإستراتيجية بوقت قصير. وبناء على هذه الإستراتيجية الإقليمية سيعمل المكتب الإقليمي للدول العربية لاحقا على تطوير خطة عمل تفصيلية. وللتأكيد على مبدأ المسئولية، سيبني المكتب الإقليمي للدول العربية إطاراً للمراقبة والتقييم لتوزيع المسئوليات بين المكتب الإقليمي ومكاتب الصندوق بالدول العربية المختلفة. وتوضح هذه الإستراتيجية أربعة ركائز رئيسية للتدخل والتي ستساهم في الحد من وقوع العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات بالمنطقة العربية.

والهدف المنشود من الخطة الإستراتيجية هو تمكين النساء والفتيات في المنطقة العربية بما في ذلك الأوساط الإنسانية والهشة من أن يستمتعن بحقوقهن فى الصحة الجنسية والإنجابية وممارستها، وحقوقهن في التمتع ببيئة خالية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وهناك أربعة نتائج مقترحة. فالبرنامج الإنساني لصندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل وفقاً للنتائج المعروضة والقابلة للتطبيق على الأوساط الإنسانية الهشة على الرغم من احتمال تباين التنفيذ والنتائج وفقاً للبيئة التى يجرى فيها. وقد أوضحنا ذلك أدناه بمزيد من التفصيل.

4 - الركائز الأربع للإطار الإستراتيجي للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي للمكتب الإقليمي في الدول العربية

ركيزة رقم (1): تعزيز القيم والاتجاهات والسلوكيات المجتمعية الإيجابية على مستوى المجتمع

التأكيد على معرفة النساء والفتيات لحقوقهن وقدرتهن على المطالبة بها كل منهن على حدة أم مجتمعات. والتأكيد على أن الرجال والفتيان شركاء في مكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وتؤكد القيم المثمرة والاتجاهات والسلوكيات والممارسات بين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات على أن هذا النوع من العنف أمر غير مقبول وجريمة، وتدعو إلى تعزيز قدرة المجتمع والقادة الدينيين سواء من الرجال أو النساء وكذلك الشبكات والمجموعات من الرجال والفتيان على مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

نتيجة رقم 3: تمكين النساء والفتيات والمجتمعات المحلية لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

مخرج 1-1: النساء والفتيات على دراية بحقوقهن ولديهن القدرة على المطالبة بها .

مخرج 1-2: تعزيز قدرات المجتمع (الأفراد والجماعات) والقادة الدينيين (الرجال والنساء) لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

مخرج 1-3: تشكيل / تعزيز الشبكات / مجموعات الرجال والفتيان لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

مخرج 1-4: حشد محترفي الإعلام والشبكات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

مخرج 1-5: حشد منظمات رعاية الشباب والشبكات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

حتى يتسنى الحد من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ينبغي تبنى آلية متعددة القطاعات وقاعدة متعددة من المنتفعين. لهذا يدعم انتهاج سياسة المدى الطويل لتغيير المعايير الاجتماعية والثقافية حتى يتسنى المحافظة على المساواة بين الجنسين ورفع وتحسين وضع النساء والفتيات ورفض العنف بالمجتمع وبهذا فقط تنكسر حلقة العنف. وعند القيام بذلك في العديد من المجتمعات، فإن عدداً كبيراً من الرجال والنساء يؤمنون أنه من المقبول للرجال استخدام العنف ضد شريكات حياتهم وفى هذه الحالات يواجه تغيير المعايير الاجتماعية الكثير من التحديات ويتطلب ذلك تغييراً عميقاً للسلوك من جانب النساء والرجال والأطفال، ويتطلب أيضا وجود مؤسسات السياسية والعمل وقادة الفكر ورجال القضاء والإعلام لتعزيز وتشكيل تلك التغييرات. وفي ذات الوقت، فإن تمكين النساء للعمل كرائدات للتغيير والاشتراك الفعال في الحملات المجتمعية ضد العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي هو أمر ضروري وهو شرط أيضاً لمناهضة هذا النوع من العنف.

ومن خلال تعبئة المجتمع المحلي، سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على إشراك المجموعات التالية كوكلاء للتغيير لدعم عمله عبر الركائز التالية: (1) المجتمع المدني بما فيه المجموعات المجتمعية (2) الرجال والفتيان (3) الإعلام (4) المراهقون والشباب. ويعد إشراك تلك المجموعات كأهداف وكوكلاء للتغيير من الأمور المبتكرة وقد يشمل ذلك الحوارات المجتمعية والمسرح والإذاعة وحملات الإعلام الاجتماعية وورش العمل رفع الحس والوعي للمشاركين من الآباء وأعضاء البرلمانات وحتى المجندين وأفراد النظام الآخرون.

سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على بذل الجهد لإشراك الرجال والفتيان لمواجهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي مثل شراكة الصندوق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة أوكسفام لتنفيذ حملة متعددة السنوات بفلسطين والعراق/ إقليم كردستان والأردن ولبنان. وكنتيجة لهذا البرنامج الفرعي الإقليمي، تم إنشاء منتديات للرجال لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة نجحت في إشراك الشرطة وكذلك القادة من رجال الدين والمجتمع. وقد نجحت أيضا مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في بلاد المغرب ومصر والأردن والسودان وفلسطين بدرجات متفاوتة في إشراك الرجال والفتيان في محاربة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة وعرضت المكاتب مجموعة من التجارب المختلفة من الدروس التي يمكن عرضها والانتفاع بها.

ومن الضروري العمل مع الإعلام في تعبئة المجتمع المحلي والوصول إلى أوسع نطاق ممكن من السكان. وسيتم تطوير الإعلام المبتكر والمتناسب من الناحية الثقافية وحملات الإعلام الاجتماعية وتطويرها. وسيتم مشاركة الإعلام لتوضيح التغيرات في الاتجاهات العامة والسلوكيات. ويرمي الصندوق إلى التأثير الإيجابي على طريقة تغطية الإعلام في المنطقة حول قضايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي للتأكيد على أن الإعلام أكثر حساسية وأن تقاريره تعزز من الاتجاهات الإيجابية والسلوكيات. وبشكل خاص فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل على مد يد العون لممثلي الإعلام لشرح الأمور المعقدة المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بما يشمل الروابط بين العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمعايير الاجتماعية والتنمية البشرية بمفهوميها الأوسع.

ومن المهم أيضاً العمل مع المراهقين والشباب لتعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية لأن هذه الفترة من العمر هي التي تتشكل فيها التوقعات والقيم لديهم.[23] وتتوافق هذه الإستراتيجية مع الإطار الإستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لشباب المنطقة العربية.

23 World Development Report 2012, pages 32-33.

المربع الثالث: الشباب في الدول العربية: تغيير العالم إلى الأفضل

إطار إستراتيجي للعمل مع الشباب

يضع المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان احتياجات الشباب المتكاملة والمتعددة الأوجه في مقدمة برامجه في الإقليم. ويتمثل هذا التوجه في الإطار الإستراتيجي للعمل مع شريحة الشباب. وتمثل الإستراتيجية المقترحة تطويراً وتكييفاً إقليمياً لإستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان للمراهقين والشباب، فهي تستجيب لوقائع الإقليم الجديدة وللأولويات المؤسسية:

- تيسير الحصول على فرص متكافئة في الحياة اللائقة والعمل عن طريق تقوية قدرات ومهارات الحياة لدى الشباب.
- تحسين صحة الشباب الجنسية والإنجابية عن طريق ضمان حصول جميع شباب الإقليم على معلومات، وتعليم، وخدمات جنسية وصحة إنجابية عالية الجودة.
- خلق بيئة ملائمة لمشاركة الشباب المجتمعية لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشجيع ثقافة الحوار، والتسامح، والتواصل، والقيادة ومهارات الحياة في سياق المشاركة ما بين الشباب والبالغين.

يتم التعامل مع كل من هذه الأولويات على أربعة مستويات إستراتيجية: تقديم المشورة والدعم بشأن تقديم المشورة السياسة والمناصرة والبحث والمعلومات والتعليم والخدمات. يتم دمج المساواة بين الجنسين و مناهضة العنف المبنى على النوع الاجتماعي/ العنف ضد المرأة كقضايا متداخلة مع التشديد على تقديمها ضمن جميع الركائز.

تتركز جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأوساط الإنسانية والهشة على التعرف على التجمعات ذات الخلفية المجتمعية والدينية الواحدة ومجموعات الشباب والنساء بالإضافة إلى الشخصيات المجتمعية البارزة الذين يلعبون دوراً محورياً للمشاركة في برامج تعبئة المجتمع الشاملة. أما عند حدوث طوارئ، على الرغم من ذلك، فقد تركز إستراتيجية الاتصال على رسائل أكثر بساطة كتوفير الخدمات والحد من المخاطر. وتكتسب الجهود لإيجاد شركاء في الدعم الإنساني لإيقاف العنف المبنى على النوع الاجتماعي والتصدي له أهمية كبيرة فى جهود التوعية.

الركيزة 2: تقوية القدرة الوطنية لتوفير خدمات شاملة:

تتضمن هذه الركيزة تنمية القدرات الوطنية لبناء نظام وطني متعدد القطاعات لتقديم العلاج لضحايا العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي والناجين منه، مشتملا على نظام إحالة يضم الخدمات الطبية، والشرطة، والقضاء، والخدمات الاجتماعية. وتعمل هذه الركيزة أيضاً على تنمية القدرة المهنية لمقدمي الخدمة الصحية، والقائمين على إنفاذ القانون، والقضاة، والعاملين في مجال الخدمات الاجتماعية لتطوير أسلوب قائم على المساواة في الحقوق وتحقيق مكافحة نوعية لهذا النوع من العنف متضمنًا الأوساط الإنسانية والهشة.

نتيجة رقم 2: نظام وطني متعدد القطاعات لتقديم العلاج لضحايا العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي والناجين منه، مشتملاً على نظام إحالة يضم الصحة والشرطة والقضاء والخدمات الاجتماعية في الموقع المعين ومنحه الصفة المؤسسية.

المخرج 2 – 1: يتم تقوية قدرات مقدمي الخدمات الصحية والمسئولين عن إنفاذ القانون والقضاة والعاملين في مجال الخدمات الاجتماعية في مجال التعامل القائم على تساوى الحقوق لضحايا العنف المبنى على النوع الاجتماعي والناجين منه والاستجابة المتكاملة له.

المخرج 2 – 2: تطوير و/ أو تطبيق بروتوكولات قومية محددة القطاعات.

المخرج 2 – 3: وضع آليات وطنية متعددة القطاعات للتنسيق في التجاوب مع العنف المبنى على النوع الاجتماعي وتفعيلها.

على الرغم من بعض التقدم المحرز، تمنع النساء الضحايا أو الناجيات من العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي من الوصول إلى الخدمات الخاصة متعددة القطاعات في معظم البلدان المعنية. وعندما ينجحن في ذلك، يواجهن عقبات مرتبطة بعدم قدرة مقدمي الخدمة على التعامل بصورة لائقة مع احتياجاتهن المعقدة أو الحرص على الاستجابة لهن بصورة سرية تعكس تفهمهم لمدى حساسية حالاتهن. تتعدد الأسباب المؤدية إلى ذلك، منها العزم الغير كافي، ونقص التمويل، وسبل التدخل المستهدفة، والنقص في الموظفين المؤهلين،

والعجز في القدرة المؤسسية والفنية لمقدمي الخدمة. وعلى الرغم من التشديد على إجراءات التدخل، فإن التطبيق لم يكن فعالا لأن الدول تتشابه في أنها لا تتبنى أسلوبًا متكاملاً شاملاً يستوعب كافة الأطراف ويتعامل مع احتياجات ضحايا العنف والناجين منه.

تعمل بعض البلدان في مجالات ذات أبعاد متعددة من البرامج والخدمات؛ فعلى سبيل المثال تحاول كل من الجزائر، المغرب، وفلسطين تطوير و/ أو تشكيل نظم إحالة متكاملة. وفي مثال آخر، تمثل شبكة دعم ضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في المغرب آلية فريدة يتم التنسيق فيها بين وزارة العدل والحريات لتحقيق الوصول إلى الدعم القانوني والقضائي. وتضم الشبكة وزارة الصحة لتقديم الخدمات الصحية، وإدارة الشرطة لتقديم خدمات الحماية، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لتقديم المشورة ومرافقة الضحايا إلى المؤسسات الأخرى المشاركة في عمل الشبكة وكما تضم وزارة التنمية الاجتماعية. أما في فلسطين، فقد قام مجلس الوزراء مؤخرا بتدشين نظام الإحالة. وفى بقية البلدان، يتم تطوير خطط تضم القطاعات المعنية وتشتمل على وزارات الصحة، والداخلية، والعدل والشئون الاجتماعية لضمان منهج تعامل متكامل كما فى العراق وتونس. لذلك، يحتل صندوق الأمم المتحدة للسكان موقعاً جيدًا يمكنه من تطوير جهوده لدعم النظم المتعددة القطاعات والإحالة التي يتم تشكيلها عن طريق مشاركة الصندوق في الدول سابقة الذكر.

ولسوء الحظ، كثيراً ما يتجاهل مقدمو الخدمة أو لا يكونوا على وعي بالبروتوكولات الخاصة بالتعامل مع الناجيات اللاتي، نتيجة لذلك، يترددن في طلب العلاج أو في تحقيق الاستفادة القصوى منه. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لندرة الأماكن التي توفر الخصوصية التي يتطلبها تقديم المشورة وندرة الأماكن اللازمة لحفظ السجلات الطبية السرية، لا يعتبر مقدمو الخدمة مجهزين بصورة جيدة للتعامل مع ضحايا العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي والناجين منه. ففي الواقع، من الممكن أن تعرض عدم القدرة على ضمان الخصوصية والسرية ضحايا العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي والناجين منه لمخاطر إساءة وأذى أكبر. ومن ثم، يحتاج النظام الوطني إلى الدعم لوضع معايير إجرائية

قياسية لرعاية ضحايا العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي والناجين منه بالتنسيق مع أنظمة الإحالة لضمان تسلسل شامل لمقدمي الخدمة.

ولتطبيق البرامج والخدمات بصورة فعالة، تبرز الحاجة لوضع مؤشرات واضحة ونظم متابعة بالتوازي مع خطوط المسئولية المرسومة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يعتمد تطبيق التدخل والخدمات على الممولين الدوليين فقط. فمن الواجب أن يتم إدراج تلك السياسات في أجندتها الوطنية بغرض تحقيقها من خلال البرامج المتعددة القطاعات وتمويلها من الإنفاق العام. وبالمشاركة مع وكالات الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة للمرأة على وجه التحديد، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوظيف الدعاية المدعومة بالأدلة وكذلك الحوار السياسي لجلب مزيد من الاستثمارات (المصادر المالية، والفنية والبشرية) من جانب الحكومات الوطنية لمواجهة العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي.

في الأوساط الإنسانية والهشة، سيتم منح أولوية للتركيز على الدعم الطبي والنفسي والأمني عند تقديم الخدمة للناجيات من العنف وستلتزم تلك الخدمات بالأهداف الأساسية لمجموعة الخدمة الأولية الدنيا وسيتم إدراج التصدي للعنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي بصورة تكاملية مع خدمات إنقاذ الحياة من خلال تقديم كلتي الخدمتين وتوفير الموارد الأساسية، والأجهزة، والأدوية للعاملين المدربين بالخدمات الصحية. وسيتم منح عناية خاصة لمواجهة العنف الجنسي في الصراعات وفي المناطق الهشة. ووفق ما يسمح به الموقف، ستتمكن الناجيات من الوصول إلى الدعم المعيشي والقانوني. وسيلتزم جميع مقدمي الخدمة وكافة الشركاء بالمبادئ الإرشادية للعمل مع الناجيات من العنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي بما يضمن تقديم خدمة سرية الطابع.

الركيزة رقم 3: توطيد القدرة الوطنية على المجابهة الإستراتيجية للعنف المبني على النوع الاجتماعي

بناء القدرة الوطنية لتوطيد/ تطوير أطر الرصد والتقييم، بما في ذلك، خطط العمل المتعددة القطاعات في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وجمع ونشر البيانات وإجراء بحوث قائمة على الأدلة ذات صلة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتوثيق أمثلة الممارسات الجيدة في مجال التصدى للعنف

المبني على النوع الاجتماعي ونشرها، بما في ذلك، الأوساط الإنسانية الهشة.

نتيجة رقم3: مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية بصورة إستراتيجية باستخدام البرامج والسياسات القائمة على الأدلة.

مخرج 3-1: تطوير أطر رصد وتقييم وطنية للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك خطط عمل متعددة القطاعات.

مخرج 3-2: إنتاج وتوثيق ونشر المنتجات المعرفية القائمة على الأدلة والممارسات الجيدة.

وفقًا لما هو مذكور أعلاه، اتخذ العديد من الإجراءات على كافة المستويات للوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ومعالجته، إلا أن عدم كفاية السياسات، والإستراتيجيات والبرامج المتماسكة يوضح أن هناك العديد من الإجراءات التي لم تتخذ بعد لإيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها ضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وعلى النحو المذكور سابقًا، وضع عدد قليل من الدول إستراتيجيات وخطط وطنية مخصصة لهذا النوع من العنف ولم يستثمر سوى عدد قليل من الدول في الجهود الرامية لترجمة هذه السياسات إلى تشريعات، وبرامج وخدمات، مثل العراق، والمغرب، واليمن وليس الأمر كذلك في غالبية الدول. وينبع هذا الضعف من غياب الإصلاحات القطاعية المناسبة (في قطاعات الصحة، والعدل، والشؤون الاجتماعية والداخلية)؛ علاوة على ذلك، في الدول التي توجد بها هذه الخطط، قوضت فاعليتها نتيجة ضعف التنفيذ نظرًا لنقص القدرات، وضعف الالتزام السياسي والثقافة الشعبية السائدة التي لا تؤيد المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

يستثمر صندوق الأمم المتحدة للسكان الكثير في حوار السياسات بين فرق الأمم المتحدة القطرية ومع صناع السياسة الوطنية لضمان إعطاء الأولوية للتصدي للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والوقاية منه بوصفه قضية من قضايا حقوق الإنسان إلى جانب الاهتمام بالصحة العامة.

أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيدفع قدما بالشراكة مع بعض الهيئات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصناع القرار، والبرلمانيين، والمجموعات النسائية

ومنظمات المجتمع المدني ليضمن تبني إطار عمل إستراتيجي وطني للاستجابة إلى العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات؛ وسيبلي صندوق الأمم المتحدة للسكان بلاءً حسناً في مجال التعبئة الاجتماعية في المنطقة لزيادة قدرة المجموعات الاجتماعية على الدعوة لسن قوانين تعالج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

وثمة حاجة ملحة إلى توجيه دعوة للشركاء في مجابهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على المستوى الإقليمي، والوطني والدولي لجمع قدر أكبر من البيانات القوية الموثوق بها والأدلة؛ ويمتلك صندوق الأمم المتحدة للسكان سجلاً لحوار السياسات والتنمية وتنفيذ البرامج والإستراتيجيات في دول مثل المغرب، والجزائر، وجيبوتي، ولبنان، والعراق، ومصر، وفلسطين، وسوريا، والأردن، واليمن وتونس. وعلاوة على ذلك، يستثمر الصندوق جهوده في تفعيل الاتصالات والدعوة في دول مثل لبنان، وجيبوتي، ومصر، والصومال، وفلسطين، والعراق، والأردن، وتونس والسودان؛ وبناءً على هذه الجهود يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدوره في قيادة الدعوة القائمة على الأدلة وحوار السياسات على كافة المستويات لتشجيع الحكومات على تطوير وتبني خطط عمل وطنية فيما يتصل بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

كما سيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان استخلاص الأدلة والبيانات فيما يتصل بانتشار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وأنواعه ومدى انتشاره، ويجري الصندوق دراسات وأبحاث بشأن المعرفة والسلوكيات والممارسات التقليديه. كما سيقوم أيضًا بأجراء بحثًا اجتماعيًا عن القواعد الاجتماعية وعلاقات النوع الاجتماعي، وتأثير العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على الفرد، والأسرة والمجتمع ككل؛ بالإضافة إلى ذلك، سيجري الصندوق تقييمات روتينية بشأن مدى فاعلية الوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وتدخلات التصدي له؛ وأخيرًا، سيوجه صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة مجددا إلى دعم الاعتبارات الأخلاقية والأمنية والتأكيد عليها عند إجراء كافة الأبحاث وجمع البيانات.[24]

24 For eight key recommendations, see WHO ethical and safety recommendations for researching, documenting and monitoring sexual violence in emergencies, WHO Department of Gender, Women and Health, 2007.

وتبذل الجهود لجمع البيانات وتقوية وتطوير نظم جمع البيانات، والأدوات، والبحوث النوعية، والمسوح السكانية، وتقييمات البرامج والآثار الناجمة عنها؛ ويبحث صندوق الأمم المتحدة للسكان كيفية تأسيس أو توطيد آلية إقليمية أو منتدى لتسهيل تحسين عمليات تبادل البيانات والتحليل.

وفيما يتصل بالأوساط الإنسانية والهشة حيث تكون النظم الوطنية ضعيفة، أو غير قائمة أو غير ملبية لاحتياجات السكان المتضررين، تعمل المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على تقوية قيادة عمليات التنسيق ذات الصلة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق، تدعو إلى تبني إجراءات عمل قياسية، وتعميم قضية العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي عبر قطاعات الاستجابة الإنسانية، وكلما أمكن، دعم تقديم نظام الرصد الدولي للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي لتقوية نظم جمع البيانات الأمنية والأخلاقية؛ وتعمل المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على استغلال الدعم المتاح عبر ما يصطلح عليه "الجهة المسئولة" للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي الخاضعة لمسؤولية الأمم المتحدة بنشر فريق للاستجابة السريعة لحالات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي للتنسيق المشترك بين الوكالات في هذا المجال والتركيز على الدعم المستمد من نظام الرصد الدولي للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

الركيزة رقم (4): بناء الإرادة السياسية والقدرة القانونية لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

تعزيز القدرات الوطنية لتطوير/ إصلاح أطر العمل القانونية، والقوانين والسياسات للالتزام بالاتفاقيات، والإعلانات والمعاهدات الدولية التي تجرم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي؛ وتقوية القدرة الوطنية على تطوير/ إصلاح القوانين والسياسات المبنية على الحقوق لمجابهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي؛ وتقوية القدرة الوطنية على الدعوة إلى رصد/ تقييم القوانين والسياسات المبنية على الحقوق لمجابهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

النتيجة رقم (4): إصلاح أطر العمل القانونية والقوانين والسياسات وفقًا للاتفاقيات والإعلانات والمعاهدات الدولية التي تناهض العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

مخرج 4-1 دعم قدرات صناع القرار بشأن تطوير/ تحديث قوانين وسياسات مكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المبنية على الحقوق.

مخرج 4-2 دعم قدرات الأفراد بشأن مناصرة وتعزيز قوانين وسياسات مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي المبنية على الحقوق.

فيما يتصل بالتشريع الخاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ذكرت المكاتب القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان العديد من أوجه القصور في التشريع الحالي مؤكدة على الحاجة الماسة إلى تشريع أكثر تحديدًا بشأن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يتناول العقوبات والإصلاحات؛ ومع ذلك، فقد أدركت أيضًا أن تقوية الإطار التشريعي لمجابهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ليست سوى مجرد إحدى الخطوات الهامة التي هي بحاجة إلى أن تستكمل بالتدابير الأخرى الموضحة في الركيزة (2) لضمان تحقيق العدالة والصحة، بما في ذلك، الصحة الإنجابية والخدمات النفسية إلى جانب نظام واضح للإحالة.[25]

كما تتضمن النماذج المؤسسية للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، القائمة حتى في الدول التي تُعد دولاً متقدمة، انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، حق التعليم، والصحة والحقوق الإنجابية، وحق العمل، وحق حرية التنقل، والمشاركة والاختيار. فعلى سبيل المثال، تتيح بعض قوانين العقوبات ظروف تخفيف العقوبة للمتهمين في قضايا قتل النساء والفتيات مدعين ارتكابهم ذلك باسم الشرف كما فى الأردن، وسوريا وفلسطين؛ وفي حالات أخرى، تُجبر الفتيات على الزواج من مغتصبيهن كما هو الحال فى الجزائر، والمغرب، وتونس؛ مما يضفي الصفة القانونية على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات، ويشكل انتهاكًا واضحًا لحقوقهن الإنسانية.لذا تجعل المعتقدات

25 لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى ملحق رقم (1) لهذه الإستراتيجية.

الثقافية والممارسات التمييزية من الصعب على النساء أن يستفدن من القوانين التي تضمن حقوقهن؛ وغالبًا ما تستخدم القواعد الثقافية بوصفها ذريعة لذلك؛[26] كما تكون الخدمات القانونية محدودة ولا تتمكن غالبًا النساء والفتيات من الوصول إليها.

ورغم كون الحماية القانونية ضد الاغتصاب، وختان الإناث، والتحرش الجنسي قيد النظر في معظم الدول، إلا إنه ليست هناك قوانين شاملة محددة تغطي كافة أشكال العنف المنزلي والإساءة؛ ومن ثم، يصبح مفهوم العنف الأسري، بما في ذلك، ضرب الزوجة واغتصابها، الأقل تقبلاً في حين يكون مفهوم عنف الشريك الحميم مرفوض ثقافيًا.

علاوة على ذلك، تمنع العوائق العملية المرأة من السعي وراء الحصول على طلبات الحماية، مثل، نقص المحاكم المتخصصة والموظفين المتخصصين، بما في ذلك، المترجمين، والساعات المحدودة لعمل محاكم الأسرة؛ فعندما تبلغ النساء الشرطة عن أي حالة عنف أسري، فإنهن يتعرضن لخطر الطرد؛ وغالبًا ما يعطي الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون الأولوية للحفاظ على وحدة الأسرة دافعين النساء المعتدى عليهن للتصالح مع المعتدين عليهن فضلاً عن مواصلة التحقيقات الجنائية أو مساعدة النساء في الحصول على أوامر بعدم التعرض لهن.

فلابد للقوانين من فرض وضع قانوني يساوي بين الرجال والنساء، ويكافح التمييز والعنف ويعاقب عليهما، ويحمي أمن ضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والناجين منه؛ ومع ذلك، يعوق ضعف نظام العدالة، بما في ذلك، المحاكم، الإنفاذ الفعال للقوانين الحالية.[27]

---

26 لمزيد من المعلومات،
see UN Women for Arab States & The Committee on Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW Committee) Regional Consultation for the Proposed General Recommendation on Women Human Rights in Situations of Conflict and Post Conflict contexts," Amman, January 2013.

27 Benhadid F.,CEDAW +30 and Beijing +15 reporting

في تونس، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان جهود وزارة شؤون المرأة والأسرة للنظر في الإستراتيجية الوطنية بشأن العنف ضد المرأة والتطبيق الكامل لها؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تأسست مجموعات عمل في عام 2012، تضم في عضويتها النوع الاجتماعي و/أو النقاط البؤرية ذات الصلة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من مختلف الوزارات؛ بالإضافة إلى ذلك، تأسست مجموعة فرعية في عام 2013 لصياغة قانون شامل للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي؛ ومن المتوقع أن تعمل هذه المجموعة على تطوير نظام إحالة خاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى إجراءات عمل قياسية على المستوى الوطني.

كما يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق هذا النوع من أنواع التدخل، وتقوية القدرات الوطنية لصياغة قوانين شاملة وتمكين تنفيذ نظم العدالة الوطنية أيًا ما كانت الأطر القانونية الحالية؛ كما يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنويع أساليب بناء القدرات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتأسيس مراكز التدريب والمعرفة الإقليمية وتحسين المتابعة ومشاركة المتدربين.

وتتضمن بعض الجهات الفاعلة التي تستهدفها جهود بناء القدرات: صندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفي وكالة الأمم المتحدة الشريكة والنظراء الحكوميين الوطنيين من الوزارات الرئيسية (مثل وزارات الصحة، والعدل، والشؤون الاجتماعية، والإحصاء ، والسكان) والبرلمانيين ومقدمي الخدمات (بما في ذلك، العاملين في مجال الصحة والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في مجال السياسة، والقوات الأمنية) والقادة المجتمعيين والدينيين ومجموعات المرأة والشباب وشركاء المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية.

وتُحدد مجالات محددة لبناء القدرات بالإضافة إلى مجموعات مستهدفة بعينها على مستوى الدولة؛ ومع ذلك، يدعم المكتب الإقليمي في الدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المكاتب القطرية بإجراء تقييم لقدرات موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات الشريكة له لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والتصدي له؛ علاوة على ذلك، يقوم المكتب الإقليمي بتقييم قدرات المؤسسات التدريبية والأكاديمية الرائدة لتحديد مدى استدامتها في دعم وقيادة جهود بناء القدرات الإقليمية.

ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الشبكات الإقليمية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني في الدعوة المبنية على الأدلة لتطوير قوانين متخصصة شاملة ولتحقيق ذلك، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إنتاج البيانات بشأن مدى انتشار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي واتجاهاته ومعرفة والاتجاهات والممارسات العامة والبحث الاجتماعي فيما يتصل بالقواعد الاجتماعية وعلاقات النوع الاجتماعي وتأثير العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على الفرد والأسرة والمجتمع ككل ومدى فاعلية الوقاية وتدخلات الاستجابة ويدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تأكيد الاعتبارات الأخلاقية والأمنية والتأكيد عليها في كافة البحوث وعمليات جمع البيانات.[28]

وفيما يتصل بالأوساط الإنسانية والهشة، يضمن استخدام البروتوكولات التي تتيح تقديم الخدمات متعددة القطاعات (بما في ذلك، العلاج الطبي للاغتصاب) والتي تمكن الضحايا من الوصول إلى المساعدة القانونية وتحقيق العدالة وفقًا لأولوياتهن وعلاوة على ذلك، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توطيد قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على تقوية نظم الحماية لمعالجة قضية العنف الجنسي في حالات النزاع والأنظمة الهشة.

28 انظر توصيات منظمة الصحة العالمية الأخلاقية والأمنية ذات الصلة بالعنف الجنسي في حالات الطوارئ، المشار إليها أعلاه.

5- الشراكات

يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان تصورًا لتطوير إستراتيجية إقليمية من شأنها التوسع خارج الشركاء التقليديين لتشمل المنتديات البرلمانية الإقليمية، والمنظمات الدينية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وائتلافات المرأة والشباب العربية، والمهنيين والشبكات الإعلامية الوطنية والإقليمية وتنفذ هذه الإستراتيجية بالشراكة الوثيقة مع الجهات المانحة، بما في ذلك، الجهات المانحة التي تنتمي للقطاع الخاص، وربما يتضمن ذلك مشاركة جهات مانحة من دول الخليج العربي لجمع التمويل اللازم لمكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى مستوى المجتمع المحلي، يشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المنظمات الدينية الإقليمية التي يلجأ إليها الناس لتوجيه النصح والإرشاد مثل الأزهر الشريف. والمنظمات الوطنية التابعة له؛ وعلى المستوى الوطني، يشكل صندوق الأمم المتحدة للسكان تحالفات قوية مع وزارت الصحة والعدل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى شبكات المرأة الوطنية، والأجهزة الوطنية للمرأة، ومجالس السكان، ومكاتب الإحصاء والمعاهد الأكاديمية؛ ومن أجل تناول صناع السياسة، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقوية شراكاته مع الأجهزة الإقليمية، مثل، جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى الشبكات والجمعيات الإقليمية الأخرى، مثل، منظمة المرأة العربية.

ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان توطيد شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وتتضمن أمثلة هذه الشراكات العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل بناء القدرة الوطنية على إصلاح الأطر القانونية والعمل مع منظمة الصحة العالمية لتعزيز وتأسيس برتوكولات قطاع الصحة الوطنية وبناء القدرة الوطنية للمتخصصين في مجال الخدمات الصحية لتقديم الخدمات لضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتناول الروابط بين العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وفيروس نقص المناعة البشرية وأخيرًا، العمل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الأوساط الإنسانية.

جدول (2): إطار شراكات صندوق الأمم المتحدة للسكان: ركائز إستراتيجية العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

الركائز	شركاء الأمم المتحدة في بناء القدرات	شركاء الأمم المتحدة في الدعوة	شركاء الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
ركيزة رقم (1): تقوية قواعد اجتماعية، واتجاهات، وسلوكيات إيجابية على المستوى المجتمعي.	برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

ركيزة رقم (٢): توطيد القدرة الوطنية من أجل تقديم خدمات شاملة.	**منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز**	**منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز**	**المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب** تنسيق الشؤون الإنسانية، **ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة**
ركيزة رقم (٣): توطيد القدرة الوطنية لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من الناحية الإستراتيجية.	**منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة**	**برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومكتب إصلاح نظام الرعاية الصحية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة**	**المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب** تنسيق الشؤون الإنسانية، **ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة**
ركيزة رقم (٤): بناء الإرادة السياسية والقدرة القانونية للوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والاستجابة له.	**هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة**	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، **والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة**

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستوى العالمي مع شبكتين رئيسيتين هما – إجراءات الأمم المتحدة ضد العنف لنوع المبنى الاجتماعى «جهة المسؤولية» ذات الصلة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. والصندوق لديه إمكانية الوصول إلى مجموعة من الجهات الفاعلة في القطاعات الإنسانية والأمنية والسياسية بجانب الجهات المانحة التي يمكن للصندوق التداخل معها لمعالجة القضايا الحساسة وتحقيق التدخل على نطاق واسع.

وتحدد مصفوفة النتائج ذات الصلة بالشركاء الرئيسيين والفئات المستهدفة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ويتحقق ذلك باستخدام منظور الإدارة المبني على النتائج والذي يؤكد على التدخلات الإستراتيجية لضمان المساءلة والشمولية والمشاركة والملكية.

الملحـــق

- إطار العمل الإستراتيجي والشراكات ذات الصلة للوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي (GBV) والاستجابة في منطقة الدول العربية.

ملحق رقم (1)

مصفوفة النتائج

التأثير	يمكن للنساء والفتيات في المنطقة العربية، بما في ذلك، الأوساط الإنسانية والهشة، أن يتمتعن بممارسة حقوقهن فيما يتصل بالصحة الجنسية والإنجابية في بيئة خالية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي .	
النتائج	المخرجات	الشركاء
النتيجة رقم (1): تمكين النساء، والفتيات والمجتمعات المحلية من مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي	مخرج 1-1 توعية النساء والفتيات بحقوقهن وتمكينهن من المطالبة بها. مخرج 1-2 تعزيز قدرات المجتمع (أفراد وجماعات) والقادة الدينيين (ذكور وإناث) فيما يتصل بالدعوة إلى مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. مخرج 1-3 تشكيل شبكات/مجموعات من الرجال والفتيان وتوطيدها لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي مخرج 1-4 تعبئة المهنيين الإعلاميين والشبكات الإعلامية مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. مخرج 1-5 تعبئة منظمات وشبكات شبابية مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.	على المستوى الإقليمي: مركز الأمم المتحدة للإعلام ، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة اليونيسكو والشبكات الإعلامية والمهنيين، والهيئات الإقليمية مثل، الأزهر... ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ، ومنظمة الكرامة لحقوق الإنسان ومركز موارد الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنسان . وعلى المستوى الوطني: المجتمع المدني، بما في ذلك، المنظمات غير الحكومية، والقادة المجتمعيين والدينيين، والمنظمات والشبكات الشبابية ومجموعات الفتيان لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.
النتيجة رقم (2): تأسيس نظام وطنا متعدد القطاعات فيما يتصل بمناهضة الجيدة	مخرج 2-1: تعزيز قدرات مقدمي الخدمات الصحية، ووكلاء إنفاذ القانون، والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين فيما يتصل بالاستجابة المتكاملة المبنية على الحقوق للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. مخرج 2-2: تطوير و/أو تنفيذ البروتوكولات الوطنية في قطاعات معينة. مخرج 2-3: تأسيس وتوظيف آليات التنسيق الوطنية متعددة القطاعات للاستجابة للعنف	منظمة الصحة العالمية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، إلى جانب الجهات المحلية،

		بيرزيت، فلسطين، والخبراء الفرديين والوسائط الإعلامية الإقليمية والجهات المانحة.
النتيجة رقم (4): إصلاح أطر العمل القانونية، والقوانين والسياسات وفقًا للاتفاقيات، والإعلانات والمعاهدات الدولية التي تناهض العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي .	مخرج 4-1 دعم قدرات حملة الواجب لتطوير/تحديث قوانين وسياسات مكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المبنية على الحقوق. مخرج 4-2 دعم قدرات أصحاب الحقوق بشأن مناصرة وتعزيز قوانين وسياسات مكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المبنية على الحقوق.	على المستوى الإقليمي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، وشبكة البرلمانيين العرب، وجامعة الدول العربية ، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ومنظمة الكرامة لحقوق الإنسان ، وائتلاف المرأة العربية، وائتلاف الشباب العربي، وشبكة تثقيف الأقران والجهات المانحة. على المستوى الوطني: كافة الشركاء الوطنيين، بما في ذلك، الحكومات الوطنية والمجتمع المدني.

		بيرزيت، فلسطين، والخبراء الفرديين والوسائط الإعلامية الإقليمية والجهات المانحة.
النتيجة رقم (4): إصلاح أطر العمل القانونية، والقوانين والسياسات وفقًا للاتفاقيات، والإعلانات والمعاهدات الدولية التي تناهض العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي .	مخرج 4-1 دعم قدرات حملة الواجب لتطوير/تحديث قوانين وسياسات مكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المبنية على الحقوق. مخرج 4-2 دعم قدرات أصحاب الحقوق بشأن مناصرة وتعزيز قوانين وسياسات مكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المبنية على الحقوق. .	على المستوى الإقليمي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، وشبكة البرلمانيين العرب، وجامعة الدول العربية ، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ومنظمة الكرامة لحقوق الإنسان ، وائتلاف المرأة العربية، وائتلاف الشباب العربي، وشبكة تثقيف الأقران والجهات المانحة. على المستوى الوطني: كافة الشركاء الوطنيين، بما في ذلك، الحكومات الوطنية والمجتمع المدني.